

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/AC.96/816
27 September 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضة السامية

الدورة الرابعة والأربعون

أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
الممولة من صناديق التبرعات للفترة
١٩٩٣-١٩٩٥ والبرامج والميزانية المقترحة
لعام ١٩٩٤

报 告 书 تقرير اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية في تقرير المفوضة السامية عن أنشطة المفوضية الممولة من صناديق التبرعات للفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤ والبرامج والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٤ ، على النحو الوارد في وثيقة الامتعاض العام (A/AC.96/813) وفي الاجزاء من الاول الى السادس من الوثيقة A/AC.96/808 . ونظرت اللجنة أيضا في الوثائق المتعلقة باستكمال امتحانات المفوضة في مجال البرامج والتمويل لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ (EC/1993/SC.2/CRP.19) ، وتصنيف الوظائف الى فئات (EC/1993/SC.2/CRP.25) والاقتراح الرامي الى انشاء وظيفة مفتش للأنشطة التنفيذية (EC/1993/SC.2/CRP.28) ، والمعلومات المستوفاة بشأن مباني مقر المفوضية الجديد (EC/1993/SC.2/CRP.29) . وأثناء النظر في التقارير المذكورة أعلاه ، قدم ممثلو المفوضة السامية معلومات اضافية الى اللجنة .

ملاحظات عامة

٢ - وتشير اللجنة الاستشارية الى ملاحظتها الواردة في تقريرها الاخير ومفادها أنها تلقي صعوبات في الجدول الزمني في النظر في تقرير المفوضة السامية نظراً لتقديم هذه الوثائق الى اللجنة الاستشارية في بداية أيلول/سبتمبر وتتوقع أن تقدم اللجنة ملاحظاتها وتوصياتها بشأن الوثائق قبل منتصف أيلول/سبتمبر لكي تنظر فيها اللجنة التنفيذية في وقت مبكر . وتعتقد اللجنة الاستشارية ، واضعة في اعتبارها سرعة تزايد نطاق أنشطة المفوضية وتشعبها مع ما يتوقع من اسقاطات للاحتياجات البالغة ٤١٤ مليون دولار لعام ١٩٩٣ ، أنها تحتاج الى مزيد من الوقت للقيام بمسؤولياتها على النحو المناسب . ونظراً لما تقدم فإن اللجنة الاستشارية تكرر طلبها بأن تعين اللجنة التنفيذية النظر في هذه المسألة ، بما في ذلك في تقديم وثائق الميزانية في وقت أبكر وإمكانية الاجتماع في مرحلة لاحقة ، لتمكن اللجنة الاستشارية من القيام باستعراض مفصل لاقتراحات المفوضة السامية .

٣ - وناقشت اللجنة بتفصيل عرض الوثائق مع ممثلي المفوضة السامية . وتكرر اللجنة وجهة نظرها التي وردت في تقريرها السابق ومفادها أن الوقت قد حان لتعريف المفوضية الميزانية البرنامجية المقترحة بطريقة أشمل وأكثر شفافية . وترى اللجنة أن وثيقة الاستعراض العام يجب أن تتضمن كافة المعلومات ذات الصلة بشكل موجز من أجل اتخاذ اللجنة التنفيذية للقرارات . كما ترى اللجنة أن الوثيقة المعرونة "استعراض عام لأنشطة المفوضية ، تقرير الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٤" تعالج أساساً الأنشطة المضطلع بها أثناء فترة السنتين الجاريتين ولا تتضمن تحليلاً مفصلاً للبرامج والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٤ . وبهذا الخصوص تشیر اللجنة الى ملاحظتها الواردة في تقريرها الاخير ومفادها أن هناك حاجة الى المزيد من الشفافية ، والى تقديم الدليل على الآثار الإدارية والميزانية المرتبطة على الأنشطة البرنامجية ، وتقديم المزيد من المعلومات المحددة عن البرامج وأداء الميزانية في العام السابق وما يقابل ذلك من مقترفات مشفوعة بتقديرات مفصلة للتکاليف بالنسبة للعام المولى ؛ ويجب أن تبين هذه المقترفات بوضوح أهداف أو جه الإنفاق وتبرر آلية زيادة أو انخفاض في الموارد .

٤ - وتعتقد اللجنة أن المعلومات الواردة في الأجزاء من الأول الى السادس من وثيقة الميزانية بشأن الأنشطة على المستوى القطري والإقليمي مفيدة من حيث المعلومات الموفرة فيها ويمكن عرضها في مجلدات منفصلة بوصفها مرفقات لوثيقة شاملة تتضمن مقترفات المفوضة السامية بشأن البرامج والميزانية . ويجب أن تحل هذه الوثيقة محل وثيقة الاستعراض العام الحالية . وبهذا الخصوص تكرر اللجنة توصيتها الواردة في تقريرها لعام ١٩٩١ وأن الاستعراض العام يكون مكاناً مناسباً لدرج المعلومات بشأن الاعتمادات العامة القائمة (انظر الفقرة ١٣ أدناه) .

٥ - ولاحظ اللجنة أن فريقاً عاملاً تابعاً للمفوضية وعنياً بإدارة البرامج والقدرة التشغيلية قد تقدم بعدد من التوصيات بشأن مزيد تفويف إدارة البرامج القطرية إلى الميدان، وإدخال تغييرات على دورة البرمجة في المفوضية، وزيادة المرونة في الميزانية في إطار مكون التنفيذ، وتنسيق وتبسيط وتوحيد عملية تقديم التقارير إلى المقر (الفقرة ٣٩). ولاحظ اللجنة كذلك أن التوصيات ورد تلخيصها في ورقة غرفة اجتماعات (EC/1993/SC.2/CRP.20) لم تتع لجنة أثناء نظرها في هذه التوصيات التي يجري بالفعل تنفيذها (الفقرة ٤٠). وترى اللجنة أن التوصيات التي لها تأثير على إدارة برامج المفوضية وعملياتها يجب أن تحدد بتفصيل في وثيقة الاستعراض العام لتنظر فيها اللجنة الاستشارية وتقيمها اللجنة التنفيذية قبل تنفيذها.

٦ - وبهذا الخصوص تلاحظ اللجنة أن المفوضية ما زالت تصدر عدداً كبيراً من ورقات غرف الاجتماعات بشأن الأنشطة البرنامجية ومسائل الميزانية والمسائل المالية في شكل موجز (انظر الفقرة ١ أعلاه) للجنة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية، وهذه الورقات غير مدرجة في وثائق الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك فإن عدداً من ورقات غرف الاجتماعات صدر في عام ١٩٩٢ ولم توفر هذه الورقات للجنة. وتكرر اللجنة توصيتها بأن تتضمن وثيقة الاستعراض العام معلومات محددة ووجيزة حول كافة المسائل التي لها آثار إدارية وأشار على الميزانية والتي يقدم عنها تقرير إلى اللجنة الفرعية للشؤون الإدارية والمالية خلال سنة الميزانية الجارية. ولا ترى اللجنة أي سبب لعدم طرح هذه المسائل الهامة التي لها آثار إدارية ومالية كمقترنات رسمية وإدراجها في وثيقة الاستعراض العام.

استعراض عام لأنشطة المفوضية، تقرير الفترة ١٩٩٣ - ١٩٩٢
(A/AC.96/813)

٧ - ترى اللجنة أن تكاليف المقر لأنشطة المفوضية لم تُعرض بطريقة تتميز بالشفافية. و تستنتج اللجنة أن هناك حاجة إلى إدراج فرع مستقل في الاستعراض العام يعني بأنشطة المقر وما اتصل بذلك من تكاليف. فعلى سبيل المثال يبين الجدول الخامس - ٧ مستوى التوظيف العام ولا يقدم أي توزيع لوظائف شعب المقر. ونظراً للزيادة الكبيرة في عدد وظائف المقر الذي ارتفع من ٥٣٠ وظيفة في عام ١٩٩٠ إلى ٧٤٩ وظيفة في عام ١٩٩٣، أو بزياء ٤٠ في المائة في الأعوام الثلاثة الماضية، فإن اللجنة تعتقد أن هناك حاجة إلى تبرير ما إذا كانت هناك حاجة فعلية إلى إداء جميع الوظائف الإضافية بالمقر، بالنظر إلى كون جنيف تعداد مقراً من أعلى مقار العمل تكلفة، وكذلك مراعاة لندرة الأماكن لمكاتب العمل. فعلى سبيل المثال، وحسب المرفق الثاني للجزء السادس، هناك ١٥٧,٦ سنة عمل للتنسيق الإقليمي بالمقر الذي

يمثل أكبر وحدة تنظيمية . وترى اللجنة أن الأمر يحتاج إلى تبرير بالنسبة لجميع وظائف التنسيق الإقليمي بالمقر .

٨ - وتلاحظ اللجنة أنه في إطار إدارة البرامج وتنفيذها أعيد في نيسان / ابريل ١٩٩٣ تنظيم شعبة المراقب المالي السابقة وتقسيمها إلى شعبتين هما شعبة مراقبة الحسابات وخدمات الادارة وشعبة البرامج والدعم التنفيذي . وترى اللجنة أن إعادة تنظيم مقر المفوضية كان من المفروض أن تدرج تفاصيلها في وثيقة الاستعراض العام مع تفصيل المبادرات والهيكل التنظيمي المنتج والآثار الادارية والآثار المترتبة على الميزانية . وبالاضافة إلى ذلك كان من المفروض أن تحدد اصلاحات الادارة فيما يتصل بمونة الميزانية المشار إليها في التقرير ، كما كان من المفروض أن تحدد عملية منسقة لتقديم التقارير ، لتنظر فيها اللجنة الاستشارية واللجنة التنفيذية .

٩ - وفيما يتعلق بالأنشطة البرنامجية تلاحظ اللجنة أنه من المتوقع في الاصطدامات ، حسب الجدول الخامن - ٤ ، أن تنخفض المخصصات في إطار البرامج العامة من ٣٥ إلى ٢٩ في المائة من جميع مصادر التمويل ، في حين سترتفع البرامج الخاصة من ٦٣ إلى ٦٩ في المائة . وتلاحظ اللجنة أن قرابة ٧٠ في المائة من عمليات المفوضية تموّل في إطار البرامج الخاصة وأن هذه الأنشطة تقدم التقارير عنها في أغلبها بعد تنفيذها في حين أن النظر التشريعي المسبق ينطبق أساسا على البرامج العامة . وترى اللجنة أنه يجب أن تسهر المفوضية على عدم تضمن البرامج الخاصة لأي من العناصر التي من المفروض أن تدرج على نحو ملائم في البرامج العامة . ويجب بالإضافة إلى ذلك أن تستكشف المفوضية وسائل وسبل تعزيز الإشراف والرقابة التشريعيين على الأنشطة وأوجه الإنفاق ذات الصلة بالنسبة للبرامج الخاصة .

١٠ - وحسب الجدول ٤ الموجز يبلغ اعتماد ١٩٩٣ المنقح في إطار البرامج العامة بالنسبة لمجموع الأنشطة المبرمجة مقدار ٣٧١,٧ من ملايين الدولارات . وترى اللجنة أن المعلومات المقدمة بحسب قطاع الميزانية لا تغسر الاعتمادات كلها وأن هناك حاجة إلى تكميلها على مستوى القطاع - النشاط . وأخبرت اللجنة ، لدى استعلامها ، بيان اعتماد ١٩٩٣ المنقح للدعم التنفيذي للوكالات (٣١,٩ من ملايين الدولارات) يتالف من إدارة المشاريع العامة (٣٧,١ من ملايين الدولارات) والتدريب (١٦ مليون دولار) والاعلام العام (٧,٠ مليون دولار) والتخطيط/الدراسات الاستقصائية (٤,٠ مليون دولار) وبناء المكاتب/المساكن (٤,٠ مليون دولار) وأوجه الدعم التنفيذي الأخرى (مليونان من الدولارات) . وتعتقد اللجنة أن الزيادة بنسبة ٦١ في المائة في الدعم التنفيذي للوكالات خلال عام ١٩٩٣ كان من المفروض دعمها بالادلة في وثيقة الاستعراض العام .

١١ - وفيما يتعلق بالنقل (٣٨,٣ من ملايين الدولارات) أخبرت اللجنة بأن ذلك يشمل النقل الداخلي للمواد الغذائية وغير الغذائية (٢١,٣ من ملايين الدولارات) وأنشطة النقل/الخدمات اللوجستية الأخرى (٤,٦ من ملايين الدولارات) وغير ذلك من الخدمات ، بما في ذلك ١٠,٨ من ملايين الدولارات في تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة التي يتوقع أن يأخذها برنامج الأغذية العالمي على عاته . وبهذا الخصوص تشير اللجنة ، كما ذكرت في تقريرها الأخير ، أنه حسب الاتفاق الجديد بشأن توزيع المسؤوليات بين برنامج الأغذية العالمي والمفوضية الذي دخل حيز التنفيذ ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، تولى برنامج الأغذية العالمي المسؤولية الكاملة عن تعبئة الموارد وهو يتولى تدريجياً المسؤولية التنفيذية عن النقل الداخلي والتخزين والمناولة . وترى اللجنة أن نطاق المسؤوليات ومستوى الموارد المالية لبرنامج الأغذية العالمي في إطار النقل الداخلي والتخزين والمناولة ليس واضحاً من خلال الاستعراض العام (الفقرات من ٤٦ إلى ٤٩) وهو في حاجة إلى توضيح ، مع مراعاة أنه كان من المفروض أن يزيد برنامج الأغذية العالمي أمواله في إطار الاتفاق وأن يتولى المسؤولية الكاملة عن النقل الداخلي والتخزين والمناولة . وتوصي اللجنة بأن يتضمن الاستعراض العام توزيعاً يبين مختلف الأنشطة ومستوى الموارد في إطار النقل وما اتمن بذلك من مسؤوليات في المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي في إطار النقل الداخلي والتخزين والمناولة .

١٢ - وزُوِّدت اللجنة ، لدى استعلامها ، بتوزيع للميزانيات المنفذة من المفوضية وسائر الشركاء في التنفيذ (من شركاء حكوميين وغير حكوميين) فيما يتصل بالميزانية الإجمالية المستكملة والبالغة ١,٣٧ مليار دولار من التبرعات كما ورد ذلك في الوثيقة ١٩/SC.2/CRP.19 . وترى اللجنة أن المعلومات المقدمة أعلاه والتلقيقات عليها تكون وثيقة الاستعراض العام مكاناً مناسباً لها .

١٣ - وتكرر اللجنة رأيها أنه يجب أن تعيد المفوضية النظر في التوزيع الحالي بين المخصصات الإجمالية والمخصصات القطرية . وتعتقد اللجنة أن هناك حاجة إلى إقامة مزيد من الشفافية من خلال تحويل بعض المخصصات الإجمالية إلى مخصصات قطرية . فعلى سبيل المثال ترى اللجنة أن بعض المخصصات في إطار البرامج العامة مثل الرعاية والإعالة (الفقرات من ٧٠-٦ إلى ٩٠-٦) والعودة الطوعية إلى الوطن (الفقرة ١٠-٦) يمكن أن تدرج في المخصصات القطرية المقابلة لذلك والتي من شأنها أن تدعم إدارة البرامج وتعزز الشفافية في طريقة العرض .

اقتراح انشاء وظيفة مفتش للانشطة التنفيذية

(EC/1993/SC.2/CRP.28)

١٤ - تلاحظ اللجنة أن الغرض من إنشاء مكتب مفتش للانشطة التنفيذية يتمثل في تزويد المفوضة السامية بآداة إضافية للإدارة "ترمي أساسا إلى تمكين المفوضة السامية من الحصول على تقييم شامل لأداء المفوضية في الميدان ، من حيث جودة طريقة العرض عموما ، وانجاز الاهداف على نطاق واسع ، والمسؤولية الإدارية/المالية العامة" (الفقرة ٤) . وترى المفوضة السامية أنه من شأن هذه الوظيفة أن تمكّنها من "دعم كامل مجموعة أنشطة المفوضية في مجالي الحماية والمساعدة في الميدان ومن السهر على أن تكون الانظمة والهيئات ورفاه المفوضين بحيث تسهل السعي إلى تحقيق أهداف المفوضية في بلد ما" . وتلاحظ اللجنة أن المفتش يتولى استعراض إدارة المكاتب ورفاه الموظفين عموما ، بما في ذلك بيئة العمل ، والأمن ، والأخلاق ، وظروف العيش ، ويتوالى كذلك تقييم نوعية وفعالية تمثيل المفوضية ، بما في ذلك علاقات العمل مع حكومة البلد المضيف ، وشركاء المفوضية في التنفيذ ، وسائل برامج وصناديق الأمم المتحدة . وبالاضافة الى ذلك بإمكان المفوضة السامية أيضا أن تعطي تعليمات للمفتش لتقييم أداء مختلف الوحدات الفنية بالمقر التي توفر الدعم للعمليات الميدانية .

١٥ - وترى اللجنة أن وظائف المفتش المقترحة واسعة جدا وتفطّي كامل مجموعة أنشطة المفوضية ، وهيكل وتنظيم وادارة أنشطتها البرنامجية ، وكذلك علاقات عملها الداخلية والخارجية . وعلمت اللجنة ، لدى استعلامها ، أنه لا يوجد وصف للوظيفة بالنسبة للوظيفة المقترحة . وتشير اللجنة إلى أن الإنشاء المقترح لوظيفة عليا برتبة مد - ٢ يحتاج إلى تبرير وأنه يجب ، قصد تفادي الأزدواجية ، تحديد الوظائف بوضوح ، وخاصة فيما يتصل بالمسؤوليات التي يضطلع بها حاليا الموظفون الموجودون في المفوضية وفي أمانة الأمم المتحدة وسائر هيئاتها .

١٦ - وبهذا الخصوص تشير اللجنة إلى أن هناك حاجة إلى توضيح العلاقة الوظيفية لوظيفة مفتش المفوضية المقترحة مع عدد من الوحدات القائمة في المفوضية التي تؤدي البعض من الوظائف مثل قسم التقييم المركزي وشبكة إدارة الموارد البشرية وكذلك مع أمين عام الأمم المتحدة المساعد لعمليات التفتيش والتحري الذي عين حديثا والذي يرأس وحدة التقييم المركزية ، ووحدة الرصد المركزي ، وشبكة مراجعة الحسابات الداخلية ، ودائرة الأمم المتحدة للخدمات الاستشارية في مجال الادارة (ST/SGB/262 and 263) .

١٧ - وتشير اللجنة إلى أن الأمور ليست واضحة فيما يتصل بمعرفة مهام وظيفة المفتش المقترحة التي لا يؤديها في الوقت الحاضر الموظفون الحاليون ؛ وليس اللجنة مقتنة

بأنه لا يمكن أن تؤدي هذه المهام أحدى الوحدات القائمة في المفوضية أو في الأمم المتحدة . وتعتقد اللجنة أن بعض مهام هذه الوظيفة تتصل بالتقدير والدعم الإداري أكثر من اتصالها بالتفتيش ويمكن أن يقوم بها نائب المفوضة السامية ومستشاران أقدم لشؤون الادارة في شعبة المراقبة المالية وخدمات الادارة .

١٨ - وتلاحظ اللجنة أن المفتش تعينه المفوضة السامية ويظل على علاقة وثيقة مع مكتبها ، ويُعَد برنامج العمل ، ويقوم بزيارات ميدانية بالتشاور مع المفوضة السامية ، ويقدم تقارير صرية إلى المفوضة السامية بعد تبادل وجهات النظر حول الملاحظات والتوصيات مع الممثل المسؤول عن المكتب الاقليمي/الفرعي المعنى (الفترات من ٦ إلى ٨) . وللجنة ليست مقتنعة تماماً بما اقترح من قيام المفوضة السامية بالتعيين ، والاختصاصات ، وبرنامج العمل ، والاجراء لتقديم التقارير ، دون ملة مباشرة بالهيئة التشريعية في المفوضية سيعطي المفتش الاستقلال والسلطة اللازمين للاضطلاع بالوظائف على نحو فعال .

١٩ - ونظراً لما تقدم فإن اللجنة ترى أن هناك حاجة إلى مزيد المعلومات والأدلة المفصلة لإنشاء مكتب مفتش للأنشطة التنفيذية في المفوضية . وتوصي اللجنة المفوضية بناء على ذلك بدراسة وتقدير جميع جوانب إنشاء وظيفة المفتش المقترحة فيما يتصل بالمهام ذات الصلة التي يقوم بها حالياً كل من المفوضية ، ومكتب عمليات التفتيش والتحري الجديد وسائر هيئات الأمم المتحدة ، كما توصيها بتقديم تقرير مفصل وشامل إلى اللجنة التنفيذية عن طريق اللجنة الاستشارية أثناء دورة الجمعية العامة التاسعة والأربعين . ويجب أن يحدد اقتراح إنشاء الوظيفة بشكل واضح وظائف المفتش والاختصاصات والعمليات المقترحة في سياق عملية إعادة تنظيم الهيكل والأصلاح الجاري في الأمم المتحدة بغية تعزيز الفعالية والجدوى من حيث التكلفة وتفادي الأزدواجية .

(EC/1993/SC.2/CRP.25) تصنيف الوظائف إلى فئات

٢٠ - تشيد اللجنة على المفوضية على التحسن فيما يتصل بتصنيف الوظائف الجاري إلى فئات وترحب بالتقدم المحرز . وتلاحظ اللجنة أن التصنيف المقترح إلى فئتين - الوظائف البرنامجية والوظائف في إطار دعم البرامج وإدارتها - أكثر عملية ويزيد تحليل الوظائف شفافية . غير أن اللجنة تعتقد أن التصنيف المقترح يمكن مزيد تحسينه وأن هناك حاجة إلى مزيد المقلل .

٢١ - وتذكر اللجنة بأن هدف هذه العملية يتمثل في وضع تعاريف عملية ومعقولة لتحديد تكاليف دعم البرامج وإدارتها بتباين مع تكاليف البرامج وتوضيح المجموعتين بطريقة أكثر شفافية . و وسلم اللجنة بأنه حيالاً تدرج بعض الوظائف ضمن الفئتين معاً تكون هناك حاجة إلى التحليل بالمرونة والواقعية في معالجة الوظائف ذات الصلة بذلك . غير أن اللجنة تلاحظ أن ٣٠ وظيفة في المكتب التنفيذي بالمفوضية مدرجة كوظائف برنامجية وإن كانت الوظائف تتعلق إلى حد بعيد بدعم البرامج وإدارتها وليس بالبرامج . وأخبرت اللجنة ، لدى استعلامها ، بأن الوظائف البالغ عددها ١٢٥ وظيفة في شعبة دعم البرامج والعمليات التي تعد ٨١ وظيفة برنامجية و٥٤ وظيفة في إطار دعم البرامج وإدارتها تتعلق بحالات الطوارئ ، والشراء ، والمسؤوليات التنفيذية . وترى اللجنة أن وظائف الشراء تتصل بدعم البرامج أكثر من صلتها بالإنفاق البرنامجي . وبالإضافة إلى ذلك يشار إلى ٤٤ وظيفة في شعبة العلاقات الخارجية بأنها وظائف برنامجية في حين أن المسؤوليات المتعلقة بأنشطة جمع الأموال والأنشطة التنفيذية يمكن إدراجها ضمن دعم البرامج وإدارتها .

٢٢ - ونظراً لما تقدم ، تعتقد اللجنة أن تكاليف دعم البرامج وإدارتها مقدرة دون قيمتها الحقيقة وأن عدد الوظائف في إطار دعم البرامج وإدارتها (٣٧٦ وظيفة) يجب أن يكون أعلى بالمقارنة مع الوظائف البرنامجية (٣٧٣ وظيفة) . وللجنة واثقة من أن العملية الجارية سوف تفضي إلى تعريف أفضل لأوجه الإنفاق البرنامجي بال مقابلة مع تكاليف دعم البرامج وإدارتها .

مبني مقر المفوضية الجديد (EC/1993/SC.2/CRP.29)

٢٣ - تلاحظ اللجنة أن مبني شارع مونبريان قد صمم ليسع ٧٢٠ موظفاً في حين أن عدد الوظائف الموافق عليها لـ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ يبلغ حالياً ٧٤٩ وظيفة (الفقرة ٦) . وبهذا الخصوص تشير اللجنة إلى اسقاطات المفوضية لعام ١٩٩٥ (EC/SC.2/1992/CRP/Rev.1) التي جاء فيها أن عدد موظفي المقر سيترتفع من ٥٩٧ إلى حوالي ٦٢٠ وأنه سيكون هناك احتياطي ٤٠٠ متر مربع على الأقل من الأماكن لمزيد التوسيع المحتمل في المستقبل يؤجر لمنظومة الأمم المتحدة أو لأنشطة المفوضية ذات الصلة . ونظراً لما تقدم تعرب اللجنة عن قلقها لأنها ترى الان بالفعل ، وقبل انتقال المفوضية إلى مبني المقر الجديد المقرر أن يتم في شهر أيار/مايو ١٩٩٤ ، أن مبني المقر الجديد صغير جداً ، وأن "الأمر سيحتاج إلى مكاتب إضافية على أساس دائم" . وتلاحظ اللجنة أن المفوضية قد استأجرت بالفعل ، في الواقع ، أماكن إضافية للمكاتب تبلغ مساحتها ٣٠٥ أمتار مربعة بالقرب من شارع مونبريان .

٤٤ - وأخبرت اللجنة بأن عدد موظفي مقر المفوضية (أو العدد المحسوب بسنوات العمل) قد ارتفع من ٥٣٠ في عام ١٩٩٠ إلى ٧٤٩ في الوقت الحاضر . وبهذا الخصوص تشير اللجنة إلى الملاحظة الواردة في تقريرها لعام ١٩٩١ والتي مفادها أنه بقدر نجاح المفوضية في زيادة نسبة موظفيها في الميدان سيخف الضغط على توفير أماكن العمل بالمقر . ومراعاة لقدرة المفوضية المحتملة على النمو بسبب الحالات الطارئة غير المتوقعة والارتفاع الكبير المحتمل في المساعدة الإنسانية ، ترى اللجنة أن مبنى المقر الجديد يبدو أنه لا يحل مشكلة احتياجات المفوضية الطويلة الأجل في مجال الأماكن ، وأن مسؤولياتها الحالية في العمل بعدة مبان مستواها .

٤٥ - وتلاحظ اللجنة أن تكاليف صيانة المبنى تبلغ ٩٨٠ ٠٠٠ فرنك سويسري ، فضلا عن الأيجار السنوي المقدر بـ ٣ ٧٤٨ فرنك سويسري (الفقرة ١٢) . وأخبرت اللجنة ، لدى استعلامها ، بأن تكاليف الصيانة تشمل التكاليف الإدارية ، ومرتبات عاملٍي صيانة وفني وتكاليف التأمين للمبنى الجديد . وترى اللجنة أن تكاليف الصيانة التي تبلغ قرابة ٦٦ في المائة من تكاليف الأيجار مرتفعة وأنه يجب أن تواصل المفوضية مفاوضاتها مع السلطات السويسرية من أجل تخفيف هذه التكاليف .

٤٦ - ونظرا للآثار الإدارية الكبيرة المترتبة على هذا المشروع وما تنتهي عليه من أموال هائلة ، ترى اللجنة أن المفوضية تفتقر للدعم الفني المتميز بالخبرة اللازم للتفاوض في أنساب الترتيبات وأكثرها فعالية من حيث التكلفة . وتلاحظ اللجنة أن هناك حاجة ملحة إلى مزيد مشورة الغنيين والخبراء ، وبشكل خاص في مجال الهندسة والتمويل العقاري ، أثناء المفاوضات الجارية ، قبل التوصل إلى إتفاق نهائي بشأن المبنى .

٤٧ - واللجنة غير مرتاحة لمستوى المعلومات المقدمة في الوثيقة . فعلى سبيل المثال ، وفيما يتعلق بإدراج شرط "خيار الشراء" في اتفاق الأيجار كما أوصت اللجنة بذلك ، ما زالت المفوضية تعتبر إيجار مبنى شارع مونبريان أفضل خيار (الفقرة ٢) دون أن تشرح الاستنتاج الذي خلصت إليه . وتلاحظ اللجنة أن الاقتراح بشأن مبنى المقر كان من المفترض أن يتضمن تحليلا ماليا مفصلا لتكاليف إيجار أو شراء المبنى على مدى فترة ٢٠ عاما بالقيمة الإسمية أو بالقيمة الحالية ، مع مراعاة التكاليف الضخمة التي ينطوي عليها ذلك ، والاستثمار الطويل الأجل ، وأصول ملكية المقر ، بالمقارنة مع تكاليف الأيجار المتزايدة إلى حد بعيد في جنيف .
